

الحج عندنا والحج في لندن!!

اجتمع في وسط لندن للاحتفال فيما يسمى بالألفية قرابة ثلاثة ملايين شخص في ليلة واحدة وانصرفوا دون مشاكل أو حوادث، وقد اعتذرت السلطات المشرفة على ضبط عملية النقل أن الإخلاء الكامل ومغادرة آخر شخص قد تتأخر ساعة واحدة! من المعلوم أن مساحة وسط لندن حيث اجتمع هؤلاء أصغر من مساحة مني، ومن المعلوم أن لندن مدينة مليئة بالبناء وازدحام المباني وضيق الشوارع بينما مني والمشاعر شرفها الله خالية من البناء، ومن المعلوم أن الألفية لم تحصل إلا مرة واحدة في عمر هذا الجيل بينما الحج يحصل كل عام، ومن المعلوم أن الذين اجتمعوا في لندن فيهم من شرب حتى الثمالة ومن تناول المخدرات بينما الحجاج ليس فيهم واحد يشرب الخمر في المشاعر اللهم إلا بعض من يدير عملية الحج!! لكن من المعلوم كذلك أن هذا التجمع اللندني قد انفض دون حوادث بينما لم ينفذ حج في بلادنا إلا بكارث حتى لو لم يعلن عنها، ومن المعلوم كذلك أن القادمين لتجمع لندن وصلوا في وقتهم وإلى المكان الذين يريدون والوقت الذي يريدون ولربما تأخروا فيما لا يزيد عن ساعة عند انصرافهم بينما كاد وقت الشعيرة ينقضي ولم يصل الحجاج إلى مكانهم وأما انصرافهم فكثير منهم فاته وقت الشعيرة وقضى الليل في عرفة ولم يصل مزدلفة بسبب نجاح الخطة المرورية!! لا بأس أن يقهر المرء ويعجز عن حسن الأداء ومن ثم يعتذر، لكن البأس كل البأس أن يكذب ويحول العجز إلى نجاح ويكذب مرة أخرى ويحول الميزات التي تسهل المهمة إلى صعوبات، لكن صدق من قال "من أمن العقوبة أساء الأدب" فلو كان هناك من يحاسب المسؤولين عن الحج لما أساءوا ولما كذبوا.

تركي الحمد

يفضح هيئة كبار العلماء

تصاعدت في المملكة قضية كتابات الدكتور تركي الحمد التي قيل أن فيها استهزاء بالدين وتناول على الذات الإلهية وعلى الرسول صلى الله عليه وسلم. وفضلاً عن الحديث في المجالس والدواوين يتبادل الناس نسخاً وتصويراً وبالانترنت والايمل نسخ فتاوى بعض المشايخ حول ما نسب لتركي الحمد. لكن أكثر الأوراق تداولاً حول ما نسب لتركي الحمد هو دراسة مطولة أعدها الشيخ الدكتور عوض القرني بعنوان "تركي الحمد بين المجون والقرني"

بسم الله الرحمن الرحيم

مرشد ومنظر للدولة. ويذهب الحديث خطوة أبعد حين يتجاوز الدولة إلى هيئة كبار العلماء التي يقولون أنها صماء بكفاء بخصوص قضية الحمد رغم أن الذمة قد برئت معها كمؤسسة ومع أفراد العلماء فيها. ويعبر هؤلاء عن استغرابهم كيف أن الهيئة لم توفر خطوة من خطوات الصحوة والإصلاح الإسلامي إلا وضربتها بسهم من بياناتها وأعطت الأرضية للدولة لاتخاذ كل ما تراه من إجراءات بما في ذلك بيان الهيئة حول الشيخين سلمان وسفر ومع ذلك لم تحرك ساكناً من أجل قضية الحمد. وتستنتج تلك المجالس أن هذا الصمت المطبق من قبل الهيئة على قضية أصبحت ملئ السمع والبصر هو خاتم وتوقيع على الأدلة السابقة بأن الهيئة مؤسسة تابعة لوزارة الداخلية.

الميزانية و انتكاسة للشفافية

كان أحد الاحتمالات المطروحة بعد إعلان الميزانية بأرقام مقتضبة جداً أن تعلن التفاصيل في الموعد الدارج كل عام وهو اليوم الأول من السنة الميلادية الجديدة لكن شيئاً من ذلك لم يحصل وبذلك تترجح الاحتمالات الأخرى المبنية كلها على إبقاء الدولة لسياسة التعتيم بل وترسيخها. ويمثل هذا الحدث تصحيحاً لما اعتقده بعض الناس من أن الدولة بدأت سياسة انفتاح معلوماتي وهذا في الحقيقة إثبات بأن الطبع غلب التطبع وإن ما كان من انفتاح جزئي إنما كان في أمور لا مفر من إعطاء بعض المعلومات فيها.

نايف الأجير!!

في مؤتمر صحفي مطول عقده بعد اجتماع أمراء المناطق تحدث الأمير نايف عن دور وزارة الداخلية وطبيعة علاقاتها مع المناطق ونوعية نفوذها وأكد حقيقة معمول بها لكن لم يقلها أحد الأمراء صراحة من قبل وهي أن أمراء المناطق مسؤولون مسؤولية كاملة عن كل ما في منطقتهم بما في ذلك المرافق التي لا تتبع الإمارة مثل المؤسسات التعليمية والخدمات والصناعة والاتصالات وغيرها. ترى إذن ما هو دور الوزراء؟ وفي رد على أحد الأسئلة اعتبر نايف نفسه أجيروا عند المواطنين وقال أن ذلك هو تعريف أي منصب بدءاً من أصغر موظف ثم تلثم ولم يستطع الإكمال ربما لأنه غير متأكد إن الملك أجيروا!! الأمر الظريف أن المذبح حين أورد الخبر وبدأ يذكر أسماء المشاركين في الاجتماع من أمراء المناطق كان المشهد يوحي فعلاً بأنه يتحدث عن "مجلس إدارة الشركة العربية السعودية!!" مع الأشف شركة غير ناجحة اقتصادياً.

الإلحاد" استعرض فيها أقوال وكتابات تركي الحمد التي قال أن فيها إحاداً صريحاً ومجوناً فاضحاً. وقد ساعد استخدام الانترنت على سهولة انتشار هذه الأوراق والمعلومات والدعاية إليها والتشجيع على نشرها. بل أن أحد المواقع الحوارية بادر بعمل خطاب رسمي موجه للجهات الرسمية ممثلاً في الملك ومجلس القضاء الأعلى وهيئة كبار العلماء وغيرها من الجهات يطالب باتخاذ إجراء بخصوص الحمد. لكن الحديث الدائر ليس عما نسب للحمد فقط بل إن الحديث أخذ طابعاً أوسع من انتقاد الحمد. توجه الانتقاد الآن للدولة باعتبارها تزعم تطبيق الشريعة وتضيق حرية التعبير بحجة تطبيق الشريعة (وهو مبدأ خاطئ طبعا) ومع ذلك لم تتخذ أي إجراء بحق الحمد رغم إن قضية الحمد أصبحت على كل لسان ورغم أن المسؤولين المعنيين مثل الادعاء العام وهيئة الأمر بالمعروف ومجلس القضاء والديوان الملكي وأمير الرياض حيث يقيم تركي الحمد ومدير الجامعة حيث يعمل تركي الحمد، كل هؤلاء قد بلغوا حول ما نسب لتركي الحمد من إحاد. ويقارن هؤلاء ما حصل للحمد بما حصل للبغدادى ومرسيل خليفة ويقولون أن ما نسب لهذين الشخصين أقل بكثير عما نسب للحمد وأن الكويت ولبنان لا تزعمان تطبيق الشريعة ومع ذلك فقد تجاوزت السلطات مع مطالب محاكمة هذين الشخصين بغض النظر عن نوعية العقاب. ويأخذ الحديث طابعاً أكثر شدة حين يتهم الدولة بالنفاق والتضليل المتعمد من جهة والسكوت عن الإلحاد بل والاستمرار في تبني المتهم وتمكينه من الكتابة في الصحافة والظهور الإعلامي والنشاط الأكاديمي والثقافي. ويستندون في إثبات هذا النفاق والتضليل والازدواجية إلى حادثة سابقة أقامت فيها الدولة الدنيا ولم تقعدوا واستثمرت دور هيئة كبار العلماء والقضاة والمؤسسات الإعلامية والسياسية من أجل تجريم الشيخين سلمان وسفر ومن ثم اعتقالهما بحجة أنهما تجاوزا في خطبهما ومحاضراتهما ودروسهما الحدود. ويرد هؤلاء كيف أن الدولة جعلت العبارة الواردة في بيان هيئة كبار العلماء بخصوص سلمان وسفر مبرراً لإنزال قوات مكافحة الشغب واعتقالات بالمئات بل بالآلاف وتدشين حملة إعلامية وسياسية شاملة كل ذلك لأن عبارات الشيخين لم ترق للحاكم، بينما -والكلام لتلك الدوائر- يعتدي الحمد على الذات الإلهية وعلى الرسول وعلى الإسلام ولا يحصل شيء بل يكتب الحمد- والكلام لهم- معلقاً على نفس إطلاق سراح الشيخين وكأنه موجه